





## جامعة اليرموك مركز الاعتماد وضمان الجودة



عنوان السياسة	الرشوة والفساد	رقم السياسة	GM07
محور السياسة	الحوكمة والإدارة	مالك السياسة	رئاسة الجامعة
تاريخ اعتماد السياسة	2022/6/21	تاريخ المراجعة الأخير	

### 1. تعاريف عامة

- الجامعة: جامعة اليرموك

- أصحاب المصلحة: الجهات و/أو الوحدات و/أو العاملين و/أو الطلاب و/أو المجتمع الخارجي الذين تربطهم علاقة قانونية بالجامعة سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه، أو على المستوى المحلي او الدولي، والذين يتأثرون و/أو قد يتأثرون بأي إجراء أو قرار تتخذه الجامعة

- الرشوة: فعل يرتكبه أي من أصحاب المصلحة عن طريق العرض أو القبول أو الدفع أو الوعد أو التصريح، بشكل مباشر أو غير مباشر، للحصول على منفعة مالية له و/أو للآخرين (سواء كان ذلك فعلاً و/أو امتناعاً و/أو إغفالاً و/أو استخداماً للتأثير أو غير ذلك) لوظيفة أو نشاط ذي صلة.

- الفساد: إساءة استخدام السلطة المخولة لأي من أصحاب المصلحة لتحقيق مكاسب شخصية أو إثراء، أو إساءة استخدام منصب الشخص لمساعدة الآخرين في إثراء أنفسهم أو تمكينهم بشكل غير لائق أو غير قانوني، ومن أشكاله الفساد الإداري، والفساد الأكاديمي المتعلق بالجانب التعليمي، والإداري، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

### 2. الهدف

تهدف هذه السياسة إلى:

2.1 اعلان التزام الإدارة العليا في الجامعة بمكافحة الرشوة والفساد في كل تعاملاتها الداخلية والخارجية

2.2 تحديد الأطر الواجب التقيد بها عند كتابة اجراءات متعلقة بمنع واكتشاف الفساد والرشاوي والإجراءات التأديبية المتعلقة بها.

### 3. نطاق التطبيق

3.1 تطبق على جميع أصحاب المصلحة في الجامعة.

### 4. بيان السياسة والمبادئ العامة

4.1 تلتزم الجامعة بالامتثال للتشريعات المعمول بها في الجامعة وفي المملكة الأردنية الهاشمية، كما تلزم جميع أصحاب المصلحة بتطبيقها والامتثال لها.

4.2 تدرك الجامعة أهمية محاربة كافة أشكال الفساد لما لها من مخاطر مادية ومعنوية على الجامعة.

4.3 تلتزم الجامعة بتضمين البنود المناسبة في جميع معاملاتها المحلية والدولية (عقود، واتفاقيات، ومذكرات تفاهم وغيرها) لمنع الرشوة والفساد.

4.4 تشجع الجامعة جميع الموظفين على توكي اليقظة والإبلاغ عن أي شكوك تتعلق بالرشوة والفساد، وتزويدهم بقنوات اتصال مناسبة وضمان التعامل مع المعلومات الحساسة بسرية وعدالة.

4.5 تلتزم الجامعة بضمان عدم تعرض أي شخص للانتقام بسبب رفض المشاركة في الرشوة أو الفساد، و/أو بسبب الإبلاغ عن مخاوف بشبهات فساد.

4.6 تطبق التشريعات المعمول بها في المملكة بخصوص أي نصوص لم تعالج بموجب التشريعات الداخلية في جامعة اليرموك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أحكام قانون اشهار الذمة المالية رقم (54) لسنة 2006 على أعضاء مجالس ادارة الجامعة ورئيس الجامعة والموظفين ذوي الرتب المشابهة لرتب السفراء وموظفي الفئة العليا – كما يرد في نظام الخدمة المدنية (2020) -ورؤساء وأعضاء لجان العطاءات والمشتريات، وتطبق أحكام قانون الكسب غير المشروع رقم (21) لسنة 2014 للحالات المخالفة لمن ورد ذكرهم. كما يعالج قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 جميع الشكاوى التي ترد إليه من كافة مؤسسات الدولة

4.7 يحدد كل من "نظام الموظفين الاداريين والفنيين في جامعة اليرموك رقم (31) لسنة "2004"، و" نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك رقم (117) لسنة 2003"، و" تعليمات الإجراءات التأديبية للطلبة في جامعة اليرموك" العقوبات التأديبية في حال ثبوت تهمة الفساد و/أو الرشوة، على العاملين في الجامعة وطلبتها.

### 5. المسؤوليات والأدوار

#### 5.1 الإدارة العليا

- خلق بيئة جامعية يسودها الصدق والنزاهة في جميع الأعمال والأنشطة والإجراءات.

- توعية جميع أصحاب المصلحة بمسؤولياتهم تجاه الالتزام الصارم بهذه السياسة في جميع التعاملات.

- توفير فرق متخصصة وكادر من ذوي الخبرة والمعرفة للتعامل مع أي مخاوف وبلغات بشأن الفساد و/أو الرشوة.

- التحقيق الصارم في حالات الرشوة والفساد المزعومة والسير بإجراءات التحقيق المناسبة وبما يتناسب مع التشريعات.

- الالتزام بموجب التشريعات والسياسات ذات الصلة، وتحت طائلة المسائلة، بما تفرض عليهم هذه السياسة بعدم الانخراط في أي شكل من أشكال الرشوة والفساد، والإبلاغ عن أي شبهة حول شبهات فساد و/أو رشاوي متعلقة بالجامعة.

- الاحتفاظ بسجل لحالات الرشوة والفساد التي يتم الإبلاغ عنها وفقاً لهذه السياسة.

#### 5.2 الطلبة والموظفون وغيرهم من أصحاب المصلحة

- فهم مسؤولياتهم بموجب هذه السياسة والسياسات ذات الصلة والامتثال لها بعدم الانخراط في أي شكل من أشكال الرشوة والفساد.



## جامعة اليرموك مركز الاعتماد وضمان الجودة



GM07	رقم السياسة	الرشوة والفساد	عنوان السياسة
رئاسة الجامعة	مالك السياسة	الحوكمة والإدارة	محور السياسة
	تاريخ المراجعة الأخير	2022/6/21	تاريخ اعتماد السياسة

- الإبلاغ عن أي اشتباه في رشوة و/أو الفساد و/أو مخاوف أخرى من خلال قنوات الاتصال المتاحة لهذه الغاية، وإذا لم يتم معالجة الشكاوى يمكن لهم التوجه بشكاوى لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد.